

هل ستخضع أوبك من معدلات إنتاجها لتنقذ العراق من انهيار اقتصادي

منذ عام 2014 توقعنا الأنخفاض في معدلات أسعار النفط في السوق العالمية.

التكهّن بأسعار النفط أشبه بمسعى غير مجدٍ، إذ توجد العديد من المتغيرات التي تلعب دورها في أسعار النفط بشكل حاسم ومعير. فنزويلا تدعوا لأجتماع طارئ للمرة الثانية وليست الوحيدة في دعواتها لعقد مؤتمر طارئ لوضع استراتيجية مشتركة بالتعاون مع روسيا، أحد أكبر منتجي النفط في العالم، توقف التدهور في أسعار الخام.

الجزائر كذلك في وقت سابق من الشهر الثامن دعت إلى عقد اجتماع طارئ لمنظمة "أوبك" لمناقشة تراجع أسعار النفط، الذي لم يواجه القبول من عدد كبير من أعضاء منظمة أوبك.

أيران دخلت على خط الدعوات من خلال عدم الممانعة في عقد اجتماع طارئ، على لسان وزير النفط الإيراني بيغن زنگنه.

السعودية، أكبر بلد مصدر للنفط في العالم، ودول خليجية أخرى وراء التحول في استراتيجية "أوبك" كانت منذ العام الماضي للدفاع عن بقاء الحصص في السوق، بدلا من خفض الإنتاج لدعم الأسعار .

من خلال التغيرات السياسية للسنتين الأخيرة في منظمة "أوبك" لا توجد مؤشرات أو دلائل ونوابا لتخفيض حصتها في السوق العالمية، رغم أن الهبوط الأخير في أسعار النفط بدأ يؤثر سلبا على معنويات الشركات حتى في السعودية .

في عدد من المرات في الماضي قامت منظمة أوبك بخفض إنتاج دولها من النفط، وهذا ما كانت ولا زالت تتوقعه السوق من أوبك. إلا أنه ليس من المتوقع إن تفعل ذلك هذه المرة. ففي سابقة تاريخية عند نهاية العام الماضي، أعلنت أوبك ليس فقط عدم عزمها خفض حصتها من الإنتاج البالغ 30 مليون برميل يوميا، بل وأيضا عن عدم نيتها القيام بذلك حتى لو أنخفض سعر النفط الى 20 دولارا أمريكيا للبرميل الواحد.

ما صدر عن الاعبين الكبار في أوبك لا يُعد تهديداً أجوفا. واجه هذا الموقف معارضة أثارته فنزويلا وايران والجزائر، رفضت أكبر قوة في أوبك، المملكة العربية السعودية، بالمضي في قرارها وعدم الألتفات لصرخات مجموعتها علما أن العديد من أعضاء أوبك بحاجة إلى أن يكون سعر برميل النفط الخام 100 دولار أمريكي أو أكثر لكي يعادلو أوضاع ميزانيات بلدانهم. إلا أن السعودية، باحتياطها الذي يقدر بـ900 مليار دولار أمريكي، تستطيع أن تلعب لعبة الانتظار.

وتقوم دول أوبك حاليا بتجهيز العالم بما يزيد قليلا عن 30 بالمئة من احتياجاته، بينما كان في سبعينيات القرن الماضي قرابة 50 بالمئة. يعود السبب، جزئيا، الى منتجي النفط الصخري الأمريكي الذي أغرقوا السوق بما يقرب من 4 مليون برميل يوميا عندما بدأوا من الصفر قبل عشر سنوات.

تبقى الدول المُنتجة للنفط والتي تعتمد بموازاناتها على معدلات الإنتاج وأسعار النفط عالمياً تعاني الأضطرابات في الأسعار العالمية – بالأخص العراق الذي يواجه كارثة اقتصادية حقيقية في ظل آثار الهدر والفساد الذي لم يُعالج وأستفحل منذ سنوات وأوضاع على البلد فرص النمو والأقتصادي وبناء منظومته الأقتصادية بشكل فاعل لمواجهة ما يحصل الآن من أضطراب في السوق العالمية لأسعار النفط.

كل المؤشرات والدلائل تشير إلى إن سوق العقود الآجلة من الممكن أن تواجه تحسن بطيء ليصل الى 70 دولارا للبرميل الواحد بحلول عام 2019. في نفس الوقت، يتنبأ معظم الخبراء سعراً يتراوح بين 40-80 دولارا للبرميل خلال السنين القليلة القادمة. من غير المجدي التكهّن بسعر أكثر دقة. بمعنى يصعب تخيل ما سيحدث في المستقبل.

المهندس علي جبار الفريحي

مختص في إدارة مؤسسات الدولة في الآزمات – جامعة هارفارد